Al-Farabi Journal of Humanities, Special Issue of the Ninth Scientific Conference
Volume (2) December (2025)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

معوقات التنمية المجتمعية في العراق الأسباب والحلول

أ.د.حذيفة عبود مهدي كلية الامام الأعظم الجامعة

المقدمة

تُعَدّ التنمية المجتمعية ثمرةً للجهود التخطيطية والبرامج التنفيذية التي تُدار وفق أسس علمية على مستوى الفرد والمجتمع والبيئة، وتشمل مختلف المشروعات الاقتصادية والعلمية والخدمية التي تهدف إلى الارتقاء بالإنسان ومحيطه، وتحسين ظروفه المعيشية، وضمان حياة أكثر استقرارًا ورفاهية. وقد شهد مفهوم التنمية خلال النصف الثاني من القرن العشرين تطورًا ملحوظًا؛ إذ لم يعد مقتصرًا على زيادة الدخل القومي أو تعظيم الناتج الفردي، بل تجاوز ذلك إلى تحقيق الحاجات الأساسية للسكان، والحد من الفقر، وتقليص سوء توزيع الدخل، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ونشر الرفاه على نحوٍ عادل بين مختلف مناطق الدولة.ومع التحولات العالمية وتزايد التحديات البيئية والاقتصادية، برزت التنمية المستدامة بوصفها خيارًا استراتيجيًا وضرورة ملحة لضمان بقاء المجتمعات وديمومة الحياة على كوكب الأرض، وذلك من خلال إدارة رشيدة للموارد والثروات الطبيعية، وصيانة حقوق الأجيال القادمة. ومن هذا المنطلق، أصبحت تنمية المجتمعات وإصلاحها ودعمها والدفاع عنها مطلبًا شرعيًا وإنسانيًا، واستثمارًا طويل الأجل يهيّئ المناخ الملائم للعيش الكريم، ويعزز نمو الشخصية الإنسانية وتفاعلها البنّاء.

مشكلة الدراسة

يُعدّ العراق أحد البلدان التي واجهت تحديات معقدة وأزمات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية حادة خلال العقود الأخيرة، وهو ما انعكس بشكل مباشر على مسارات التنمية المجتمعية فيه. ورغم امتلاك العراق لموارد بشرية وطبيعية كبيرة، إلا أنّ مؤشرات التنمية ما زالت متراجعة، ومشاريع التنمية المستدامة تواجه عوائق بنيوية ووظيفية أثّرت في طبيعة تنفيذها ونتائجها. وتتمثل مشكلة الدراسة في: "وجود جملة من المعوقات التي تعترض التنمية المجتمعية في العراق، وتحدّ من قدرتها على تحقيق أهدافها، على الرغم من توفر الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لتحقيق تنمية فعّالة وشاملة."

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من مجموعة من الاعتبارات، أبرزها:

–أهمية التنمية المجتمعية نفسها بوصفها أساسًا للنهوض الاجتماعي والاقتصادي وتحسين جودة الحياة.

–الحاجة الملحّة لفهم العوائق التي تواجه التنمية في العراق، لما لذلك من دور في وضع حلول عملية وواقعية.

–تسليط الضوء على الجوانب البنيوية والمؤسساتية التي تعطل التنمية، وهو أمر ضروري لصنّاع السياسات ومتخذي القرار.

–الإسهام في الجهود البحثية والأكاديمية الرامية إلى تحليل المشكلات التنموية في العراق وتقديم توصيات قابلة للتطبيق.

– توجيه الاهتمام نحو التنمية المستدامة بما ينسجم مع رؤية العراق المستقبلية ومتطلبات بناء مجتمع متماسك ومتطور.

خطة البحث

سيتم تناول موضوع الدراسة من خلال ثلاثة مباحث رئيسة:المبحث الأول: مفهوم التنمية المجتمعية.المبحث الثاني: معوقات التنمية المجتمعية في العراق.المبحث الثالث: الحلول المقترحة لمعالجة معوقات التنمية المجتمعية في العراق.

المبحث الأول مفهوم التنمية المجتمعية

التنمية لغةً: معناها الزيادة أو الكثرة أو الارتفاع ، نما المال بمعنى زاد وكثر، وتنمية الشيء تعني ارتفاعه من موضعه إلى موضع آخر ونمى ينمي ونمياً ونماء وينميه المال وغيره، زاد وكثر، ونمى الخضاب في الشعر أو اليد: ازداد سواداً، وأنمى إنماء الشيء: زاده فأنمى أي زاد، وأنمى

الحديث: أذاعه ونشره، وأنماها الكلأ للإبل بمعنى سمنها، ونَمَّيْت النَّارَ تَنْمِيَةً إِذَا أَلقيت عَلَيْهَا حَطَباً وذكَّيتها بِهِ. ونَمَّيْت النارَ: رفَعتها وأَشبعت وَقودَها. والنَّمَاءُ: الرِّبْحُ. ونَمَى الإِنسانُ: سَمِنَ. والنَّامِيةُ مِنَ الإِبل: السَّمِينةُ. يُقَالُ: نَمَتِ الناقةُ إِذَا سَمِنَتْ. وَفِي حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ: «لَوْ كنتُ مِنْ أَهْل الْبَادِيَةِ بِعْتُ الفَانِيَة واشْتَرَيْت النَّامِية»[١] ؛ أَي لبِعْتُ الهَرمة مِنَ الإِبل وَاشْتَرَيْتُ الفَتِيَّة مِنْهَا. وَنَاقَةٌ نَامِيَةٌ: سمينةٌ، وانْتَمَى الْبَازِيُّ والصَّقْرُ وغيرُهما وتَنَمَّى: ارْتَفَعَ مِنْ مَكَانٍ إِلَى آخَرَ(٢).

التنمية اصطلاحاً: على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي هناك ما لا يحصى من التعريفات ، فبعضهم يعرف التنمية بأنها: ((التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال عقيدة معينة لتحقيق التغيير المستهدف بغية الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب فيها)) (٣)وبعضهم يركز في تعريفه على ثمار التنمية ونتائجها ، فيعرف التنمية بأنها: ((الزيادة المطردة في مجالات الخيارات والفرص المتاحة للفرد في تخطيط وممارسة حياته حسب آرائه الشخصية في السعادة ومطالب الحياة))(٤)ومن خلال إلقاء نظرة متفحصة على أدبيات التنمية في العلوم الاجتماعية (وبالذات علم الاقتصاد وعلم الاجتماع) ، يستطيع المرء أن يستنتج تعريفين رئيسين لمصطلح «التنمية»: الأول هو تعريف إجرائي ولكنه غير موضوعي بتاتاً وذلك هو التعريف الاقتصادي للتنمية والذي ينظر إلى «التنمية» بوصفها: «عملية طويلة الأجل تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي»أما التعريف الثاني والأكثر حداثة فهو موضوعي إلى حد كبير ولكنه غير إجرائي، وهو ينظر إلى التنمية بوصفها: «عملية طويلة الأجل تهدف إلى زيادة الرفاهية أو السعادة الإنسانية»[٥]التعريف الأول هو إجرائي بلا شك لأنه يمكن توفير سلاسل زمنية إحصائية تتابع حركة الدخل القومي، ولكنه غير موضوعي (علمي) لأن الدخل الفردي الحقيقي هو مؤشر ضعيف للرفاهية الاقتصادية، فكيف نجعله مقياساً أو حتى مؤشراً للرفاهية الإنسانية والتي تضم – إضافة إلى الرفاهية الاقتصادية – كلاً من الرفاهية الأسرية والرفاهية السياسية والرفاهية الاجتماعية والرفاهية البيئية والرفاهية الروحية والرفاهية النفسية.أما التعريف الثاني للتنمية فهو تعريف موضوعي إلى حد كبير ولكنه ضمن النظرية العلمانية للمعرفة – غير إجرائي، وهو ينظر إلى التنمية بصفتها عملية تهدف إلى زيادة الرفاهية الإنسانية بمكوناتها وأسبابها المتعددة، الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية والروحية والأسرية، البيئية والنفسية[٦]وواضح أن «التنمية» مفهوم إشكالي إلى حد كبير من الناحية الفلسفية أو الجوهرية، فهي من المفاهيم الخلافية بالضرورة ، والاعتماد على العقل أو العلم أو المعرفة التجريبية للتوصل إلى التعريف «الحقيقي» أو «الموضوعي» لهذا المفهوم أمر عسير، لأن التنمية مصطلح أخلاقي أو معياري ، أي مفهوم يتعلق بما «يجب» أن يكون عليه الوضع الإنساني وبالتالي فهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأحكام القيمية أو المسلمات الأخلاقية المتعلقة بما هو مفضّل أو مرغوب من الأوضاع أو الأهداف ، ولكي نتمكن من تحديد المضمون «الموضوعي» للتنمية أو معرفة أهدافها «الحقيقية» لا بد لنا من معيار خارجي موضوعي ومستقل عن التفضيلات الشخصية أو الثقافية لبني البشر، وهذا بدوره يستلزم التوصل إلى نظرية موضوعية للمعرفة الأخلاقية الأمر الذي فشلت الفلسفة العلمانية المعاصرة في تحقيقه[٧]لقد كان تحديد مفهوم التنمية في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين مقصوراً على الجانب الاقتصادي دون النظر إلى الجوانب الأخرى ، ومن ثم قسم الاقتصاديون الغربيون العالم إلى عالم أول وعالم ثان وعالم ثالث . وهو الذي ننتمي إليه بحكم الواقع الاقتصادي ، وفق متوسط الدخل الفردي ومستوى الرفاهية بالنسبة لما حدده البنك الدولي للفرد.لكن المفهوم الحقيقي للتنمية إنما يتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة ، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي الذي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية، والمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف.لقد أصبح مصطلح "التنمية" من أكثر المصطلحات شيوعاً في مجالات الاقتصاد والاجتماع والتربية والثقافة والإعلام، والمقصود به رفع مستوى المجتمعات المتخلفة، ومساعدتها للتخلص مما تعانيه من أمية ومرض وفقر، وكرست هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة معظم جهودها للعناية بالتنمية، ودعم الجهود المحلية والدولية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والحضارية في المجتمعات المتخلفة، والانتقال بها إلى مستويات أفضل وأرفع.وقد قدمت عدة تفسيرات لأسباب التخلف، منها مثلاً التفسير الجغرافي الذي يؤكد أنصاره تفسيرهم للتخلف بأن عدداً كبيراً من الدول النامية يقع في المناطق المدارية والاستوائية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، بينما تقع معظم الدول المتقدمة في المناطق المعتدلة، ويؤكد أصحاب هذا الرأي أن بيئة الأراضي الاستوائية والمدارية ودرجة خصوبتها، وانتشار الأوبئة فيها، وأمطارها الغزيرة، وحشائشها الضارة تعوق التنمية الزراعية، كما أن حيواناتها هزيلة بسبب انخفاض القيمة الغذائية للمراعي، إذا قورنت بالثروة الحيوانية في البلاد الأوروبية والأمريكية[٨]غير أن الظروف الطبيعية والعوامل الجغرافية لا يمكن أن تكون وحدها سبب التخلف بدليل أن بعض الدول النامية تقع في المناطق المعتدلة كدول البحر المتوسط وغيرها، وتحتكر هذه المناطق بعض المحصولات الهامة، وكم من دولة استطاعت أن تتقدم رغم ظروفها الجغرافية الصعبة.وثمة نظرية أخرى تؤكد أن التخلف له أسباب اجتماعية تتمثل في ضعف قوى الإنتاج وتدهور المستوى

العلمي، واكتناز الذهب، والاهتمام بالمظاهر الكاذبة كارتفاع المهور وإقامة الحفلات الباذخة حبا في المباهاة، وقد تتفتت الثقافة بفعل التعليم الأجنبي الذي يختلف عن التعليم الوطني في البلد الواحد، وتتقسم التربية إلى قسمين متنافرين أحدهما ديني والآخر علماني.وهناك من يعزو التخلف إلى الجنس والعقيدة، ولكن ثبت مثلاً أن اليابان وهي تضم سكاناً من الجنس الأصفر قد حققت تقدماً هائلاً ذعرت له دول الجنس الأبيض، كما سجل التاريخ للصين والهند وغيرهما حضارات زاهرة. وكثيراً ما يتبجح المفترون بزعم أن الإسلام سبب تخلف الدول المؤمنة به، وهو تعصب أعمى يكشف عن الحقد الدفين منذ مئات السنين، فالإسلام هو الذي عالج قضايا الدنيا والدين، وهو الذي حدد العلاقات الاقتصادية والاجتماعية تحديداً ينهض دليلاً على الرقي والتقدم، ووضع للعمل والإنتاج قيمة كبرى، وإذا كان المسلمون متخلفين في بعض مجتمعاتهم، فإن ذلك لا يرجع إلى الإسلام، بل إنه على العكس من ذلك يرجع إلى إهمال الدين وعدم التمسك بتعاليمه السمحة البناءة[٩]. وهناك نظرية حديثة ترجع أسباب التخلف إلى الاستعمار؛ فالدول الاستعمارية استطاعت خلال عشرات السنين أن تحدث تنميتها وتقدمها على حساب المواد الأولية من البلدان التي استعمرتها، وبسيطرتها على التجارة الخارجية للمستعمرات، وجعلها سوقا لمنتجاتها، وبحرمان شعوب المستعمرات من فرض التقدم[١٠].والتنمية في وقتنا الحاضر تعني: ((عملية تغيير لمرفق عام أو نشاط خدمي يتم التخطيط له بهدف زيادته ورفعه الى مستوى أعلى من مستواه السابق من أجل خدمة الإنسان وتحقيق آماله وغاياته))[١١] وتعد التنمية بأشكالها وأنواعها المتعددة الوسيلة الأمثل لتحقيق السعادة والرفاه الاجتماعي.وفي ضوء ما تقدم فالتنمية تهدف الى الارتقاء بالإنسان نحو الأفضل واشباع رغباته المادية والمعنوية وفق خطط معدة سلفاً. وهذا ما يميزها عن مفهوم التغير الذي يحدث بصورة تلقائية وفي أي اتجاه. كما تختلف التنمية عن مفهوم النمو الذي غالباً ما تختص به الدول المتقدمة التي قطعت أشواطاً بعيدة في المجال التنموي[١٢] وتعرف التنمية المجتمعية بكونها: (الظاهرة التي يمكن أن تحدث حراكاً مؤثراً في النسيج السياسي والاجتماعي والحضاري للمجتمع الإنساني)[١٣].

مفهوم التنمية في الإسلام :إن مفهوم التنمية المتكاملة في الإسلام يمكن تحديده بأنه " مجموعة الجهود المتنوعة والمنسقة التي تؤهل المجتمع المسلم للقيام بأمر الله تعالى"."فالرفاهية، والصحة، وفرص العمل، والتعليم، والتدريب، والاستمتاع بأوقات الفراغ، والتقدم التقني كل ذلك يهدف إلى شيء واحد هو تأهيل المسلم ورفع كفاءته ، وتهيئة المناخ البيئي والاجتماعي الذي يساعده على أداء حقوق العبودية لرب العالمين ، والقيام بواجبات الاستخلاف في الأرض على الوجه الأكمل.وهذا التصور لتعريف التنمية التي نتطلع إليها لا يساعدنا على بلورة أهداف التنمية فحسب ، وإنما يزيدنا بصيرة أيضاً في إقامة التوازن والانسجام بين الجوانب المختلفة للتنمية ... كما يساعدنا في ترتيب الأولويات في العملية التنموية وإدارتها بطريقة رشيدة ، ومن ثم فإننا آنذاك لا نساعد على توفير الكماليات وفي الناس من يبحث عن الضروريات، ولا نتوسع في بناء الملاعب والحدائق ، ولدينا نقص في المعاهد والمختبرات..."[١٤]إن التنمية الحقيقية التي يجب أن نسعى جاهدين إلى تحقيقها في المجتمعات الإسلامية إنما هي عمارة الأرض واستخلاف الإنسان فيها بما يحقق العدالة والمساواة ومبدأ تكافؤ الفرص ، إنها الأمانة التي حملها الإنسان منذ بدء الخليقة إلى يومنا هذا فمنذ هبط آدم إلى الأرض وهو يسعى إلى تحقيق التنمية ، " وقد غير آدم الأرض فأخرج المخبوء من أسرارها، وسخرها لخدمته، فعمر جديبها، وأحيا مواتها، واستأنس متوحشها، وألان حديدها، حتى أقام تلك المدنيات وهذه الحضارات، فركب البحار وسبح في الفضاء، ووصل إلى الكواكب والأقمار، حتى وضع أخيراً قدميه على القمر.ثم إن الإنسان لا يقف عند هذا الذي أخرجه من معطيات مدركاته فإن أمام الإنسان مجالاً فسيحاً للبحث في أسرار هذا الكون الذي أودع به الخالق سبحانه مالا ينفذ من آيات علمه، وحكمته وقدرته، فإذا عجز جيل من أجيال الناس عن اكتشاف سر من أسرار الكون جاء الجيل الذي بعده، فحاول أن يكشف عن مكنون هذا السر، وهكذا تتوالى أجيال الإنسانية، كل جيل يبني على ما أقامه الجيل السابق حتى يعلو صرح البناء، وينمو نموا مطردا، ما دام للناس وجود على الكوكب الأرضي[١٥] والمعرفة من أهم خصائص الإنسان، ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾[١٦] ، والإنسان خليفة الله الخالق المبدع المسيطر على كل قوى الكون، وهو مخلوق تحتفل به السماوات والأرض، ويتولى الله سبحانه وتعالى إعلان مقدمه على الملأ الأعلى. فالخلافة عن الله فيها معاني الإنشاء والابتكار والتعمير والتغيير والتبديل، وكلها معاني دقيقة لاصطلاح التنمية[١٧].

المبحث الثاني معوقات التنمية المجتمعية في العراق

بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣م وتغيير النظام الذي حكم البلاد لعقودٍ طويلة، أصبح من الضروري وضع خططٍ استراتيجية للتنمية المجتمعية المستدامة، للخروج من حالة الارتجال والتخبّط في صنع القرار وفي رسم السياسات العامة للدولة. ولتحقيق ذلك، كان لا بد من تحديد أبرز التحديات والمعوّقات التي تواجه مسار التنمية، والتي تتمثل—في واقع الحال—بمجموعة متشابكة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والثقافية. وقد شكّلت هذه العوامل مجتمعةً تهديدًا واضحًا وخطيرًا لمشاريع التنمية المجتمعية في العراق، وأصبحت عائقًا يحول دون تحقيق

الأهداف المرجوّة لبناء مجتمع متماسك ودولة مستقرة.إن التخطيط العقلاني لأي توجه تنموي في العراق يجب أن يبدأ من الدراسة المسبقة والمعمقة للواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لهذا البلد ، كما يتطلب هذا الأمر النظر إلى المجتمع وفئاته وطبقاته الاجتماعية ، وقدرة ذلك التخطيط على معالجة النقاط الجوهرية في ظل التعقيدات السائدة والمحيطة؛ لأن ذلك سيكون بمثابة الركن الأساس لتحقيق قدر مقبول من النجاح التنموي، وفق رؤية تأخذ بنظر الاعتبار القواسم المشتركة بين فئات المجتمع المختلفة في البلد، الأمر الذي يتطلب وضع خطط تنموية قائمة على مبدأ الشفافية ، تظهر فيها أهمية دور المواطن العراقي في صنع القرار ، كون مصالح ورغبات الأفراد لها من الأهمية والمكانة المؤثرة في تقرير السياسة التنموية العامة ، والنهضة الشاملة ، وضمان تأييدها واستعدادها لتنفيذ تلك الخطط من شأنه درء مخاطر المعوقات التي تعرقل العملية التنموية برمتها ، وقد حددنا معوقات وتحديات التنمية المجتمعية في العراق بالنقاط الآتية: (**التحديات السياسية** ، **التحديات الاقتصادية** ، **التحديات البيئية** ، **التحديات العلمية والتعليمية**) ، وسنستعرضها بشيء من التفصيل في السطور الآتية:

أولاً: التحديات السياسية: تواجه التنمية المجتمعية في العراق جملةً من التحديات السياسية المعقدة، التي شكّلت عائقًا مباشرًا أمام مسار النهوض بالبلد. فقد أسهمت هذه التحديات، بصورة أو بأخرى، في إبطاء عجلة التنمية، وحرمت العراق من استثمار إمكاناته الكبيرة في بناء مجتمع مستقر ومزدهر. ومن هذه التحديات:

١. إن معضلات الواقع السياسي والأمني، وما خلّفه الاحتلال العسكري، إلى جانب التدخلات الخارجية المستمرة، ما تزال تتصدر قائمة المعوقات التي تواجه التنمية في العراق. فهذه العوامل مجتمعة تُفرز مشكلات عميقة تعرقل أي خطوات إصلاحية جادة للاقتصاد العراقي، وتحدّ من قدرة الدولة على تنفيذ سياسات تنموية مستقرة وفاعلة.

٢. إن الخلافات المستمرة حول تولّي السلطة في العراق، وغياب النضج الكافي في صناعة القرار السياسي، أسهما في إضعاف القدرة على إنتاج قيادات حكومية تُعلي مصلحة المجتمع العراقي فوق اعتبارات التحزّب والهيمنة الفردية وحب الذات. وقد انعكس ذلك سلبًا على فاعلية المؤسسات، وعلى إمكانية تبنّي سياسات تنموية جادة تخدم الوطن والمواطن.

٣. يُعدّ عدم الاستقرار في العراق أحد أبرز التحديات الجوهرية التي تعيق مسار التنمية المجتمعية، إذ إن غياب البيئة المستقرة يحول دون تنفيذ الخطط التنموية، ويُضعف القدرة على جذب الاستثمارات، ويحدّ من فاعلية مؤسسات الدولة في تقديم الخدمات وتحقيق التنمية المستدامة.

٤. يُعدّ الفساد الإداري والمالي، إلى جانب ضعف منظومة الإصلاح الإداري، وسوء استخدام الموارد المالية وهدرها، من أبرز التحديات التي تُقوّض جهود التنمية في العراق. فهذه الممارسات لا تُضعف فقط كفاءة المؤسسات الحكومية، بل تُبدد مشاريع التنمية، وتعيق تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية القادرة على إحداث تغيير إيجابي ومستدام.

٥. إن ضعف مؤسسات الدولة، الناتج عن تراكمات التجارب الإدارية والسياسية الخاطئة في العقود السابقة، يُعدّ من المعوّقات الرئيسة أمام تحقيق التنمية المجتمعية. فقد أدّت تلك التراكمات إلى هشاشة في البنية المؤسسية، وضعف في الأداء والحوكمة، الأمر الذي يحدّ من قدرة الدولة على تنفيذ برامج الإصلاح والتنمية بكفاءة وفاعلية. [١٨].

ثانياً: التحديات الاقتصادية[١٩]:

ويمكن إجمال هذه التحديات في النقاط الآتية:

١. إن الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي، الناجمة عن الهيمنة شبه الكاملة للقطاع النفطي على النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة ببقية القطاعات، قد أدّت إلى ضعفٍ واضحٍ واختلالٍ بنيوي في البنية الاقتصادية للبلد. وتُعدّ هذه الإشكالية من الحقائق المتفق عليها لدى المختصين، وقد شغلت اهتمامهم طويلًا في محاولة إيجاد حلول استراتيجية تُسهم في تجاوز هذه العقبة التي تراكمت آثارها عبر السنين.

٢. شهد العراق انهيارًا كبيرًا في القطاع الصناعي، وتراجعًا واضحًا في الصناعات التحويلية، إضافة إلى تأخر وبدائية الصناعات الزراعية، ما أدى إلى ضعف القدرة الإنتاجية للبلد. كما عانى الاقتصاد من تخلّفٍ بيّن في الحلقات الأساسية للصناعات الحديثة، الأمر الذي ساهم في إضعاف التنافسية الصناعية، وعمّق الفجوة بين العراق ومتطلبات التطور الصناعي العالمي.

٣. الاختلال الكبير بين بنية الاقتصاد والمجتمع ، والتخلف الواسع في جميع مفاصل الاقتصاد ، إضافة الى تفكك وانهيار البنى التحتية لهذا الاقتصاد.

٤. غياب سياسة تخطيطية واضحة للاستثمارات المقننة في الموارد الاقتصادية ، فما فيها: المائية ، والسياحة ، والمواد الخام.

٥. التفريط وهدر الكفاءات التقنية البشرية العراقية ، بين الهجرة والتغييب.

٦. البطالة بكل أشكالها ، إذ تمتلك تأثيرات واضحة على تشكيل ذهنية المواطن ، وبناء سلوكه السياسي والأخلاقي.

٧. انهيار القطاع الخاص والاستثمارات المحلية في عملية التنمية البشرية، والاجتماعية، والاقتصادية ، وعدم نجاحها في القيام بأي دور يذكر بتصحيح واقع الاقتصاد العراقي.

٨. إن انخفاض مستوى المعيشة لدى أغلبية السكان، وتراجع نصيب الفرد السنوي من الدخل القومي، يمثل أحد أبرز مظاهر الاختلال الاقتصادي في العراق. وقد أكدت تقارير الأمم المتحدة أنّ أكثر من ربع سكان العراق يعيشون تحت خط الفقر، وهو ما يعكس عمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، ويفرض تحديات كبيرة أمام جهود التنمية المجتمعية المستدامة.

٩. يشكل غياب الدعم المالي والفني والتقني من قبل الدولة للمبادرات الفردية الرامية إلى إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة أحد المعوّقات الأساسية أمام تعزيز التنمية الاقتصادية. كما أن ضعف برامج التدريب والتأهيل للملاكات الوسطى والقيادية يزيد من اتساع فجوة الكفاءة الإدارية، ويحدّ من القدرة على بناء كوادر قادرة على إدارة مشاريع تنموية فاعلة ومستدامة.

١٠. لقد شهدت السنوات الأخيرة توسعاً في الانفاق الحكومي الممول عن طريق الاصدار النقدي الجديد الذي أفضى تلقائياً الى ارتفاع في المستوى العام للأسعار ، أدى الى انخفاض القوة الشرائية للنقود بشكل كبير ، وعدم ارتفاع قيمة الدينار العراقي أمام أسعار الصرف الأجنبي ، وقد تجاوزت معدلات التضخم حدودها الطبيعية ، لتؤدي الى اتساع مساحة الفقر في البلد خاصة أصحاب الدخل الثابت.

١١. إن السياسات الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة ما تزال دون المستوى المطلوب، وهو ما يتجلى بوضوح في مجموعة من المؤشرات السلبية، من بينها: انخفاض مستوى الدخل، وعدم العدالة في توزيعه، والزيادة المستمرة في النمو السكاني، وتدهور شروط السكن، وانخفاض نسب التعليم، وتفشي الأمية، إضافة إلى سوء الأوضاع الصحية وتراجع مستوى الخدمات الأساسية. كما أن قصور أنظمة الحماية والتأمين الاجتماعي، وتفاقم مشكلات التفكك الاجتماعي، تمثل جميعها أدلة واضحة على الفشل المتواصل والتحديات المستمرة التي تواجهها هذه السياسات، وعجزها عن إحداث تغييرٍ حقيقي ينعكس إيجابًا على المجتمع. [٢٠].

ثالثاً: التحديات البيئية[٢١].تُعدّ البيئة عنصرًا محوريًا من عناصر التنمية المجتمعية، غير أنها هي الأخرى تواجه جملة من التحديات والمشكلات الخطيرة، من أبرزها:

١. التدهور المستمر في مختلف القطاعات الاقتصادية، ولا سيما القطاع الزراعي والإنتاج الغذائي، وما نتج عنهما من أضرار اقتصادية انعكست سلبًا على الموارد البيئية وقدرتها على التجدد.

٢. تنامي التحديات البيئية المرتبطة بظاهرتي التصحر وندرة المياه، وما ترتب عليهما من أخطار مباشرة تهدد ديمومة الحياة واستقرار الأنشطة البشرية والزراعية.

٣. غياب السكن الصحي الملائم لعدد كبير من العائلات الفقيرة، وازدياد انتشار الوحدات السكنية العشوائية التي تفتقر إلى التخطيط الحضري، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور البيئة العمرانية.

٤. تردي العديد من الخدمات الأساسية، وعلى رأسها خدمات الصرف الصحي، وما نجم عنها من مستويات مرتفعة من التلوث البيئي وتآكل جودة الحياة في المناطق الحضرية.

٥. مخلفات الحروب المتعاقبة والأنشطة الصناعية، وما خلّفته من ملوثات خطيرة لا تقل أثرًا عن باقي التحديات البيئية، بل تفوقها خطرًا في كثير من الأحيان، لما تسببه من آثار صحية وبيئية ممتدة.

٦. التراجع المزمن في خدمات إنتاج وتوفير الطاقة الكهربائية، دون اتخاذ حلول جذرية مناسبة، وما أسفر عنه من مشكلات متعددة أثّرت بشكل مباشر في الحياة اليومية للمجتمع العراقي، وزادت من الضغط على الموارد البيئية والبنى التحتية[٢٢].

رابعاً: التحديات العلمية والتعليمية[٢٣].

يشهد قطاعا التعليم والبحث العلمي في العراق جملةً من التحديات العميقة التي أثّرت بصورة مباشرة في قدرتهما على الإسهام في التنمية المجتمعية المستدامة. فالتراجع في جودة التعليم، وضعف البنية التحتية للمؤسسات التربوية، وتدنّي مستوى بعض الكفاءات التدريسية، إلى جانب محدودية الدعم المخصص للبحث العلمي—جميعها عوامل ساهمت في إضعاف دور المعرفة في بناء مجتمع متطور قادر على مواجهة متطلبات العصر. ومن أبرز تلك التحديات:

١. غياب سياسة متكاملة للبعثات الدراسية، وعدم ارتباطها بشكل فعّال بالحاجات الحقيقية للبلد ومتطلبات سوق العمل المحلية.

٢. وجود تشريعات وقوانين تشكل عائقًا أمام تطوير الملاكات العلمية والتقنية، وتحدّ من تطور العمليات التربوية والأكاديمية في المؤسسات التعليمية.

٣. قلة الأكاديميات المهنية والفنية والتطبيقية ومراكز البحوث، إلى جانب الافتقار إلى مناهج علمية حديثة وأساليب تربوية معاصرة، واستمرار الاعتماد على أسلوب الحشو الذهني.

٤. ضعف المناهج التقنية والعلمية، وعدم قدرتها على الاستجابة للتحديات الحديثة ومتطلبات التنمية المجتمعية المستدامة.

٥. هجرة الكفاءات والملاكات العلمية إلى خارج البلد، نتيجة عوامل متعددة، من أهمها: الظروف الأمنية والاقتصادية والمهنية والعلمية.

٦. تراجع مستوى المعرفة الحديثة ووسائل التكنولوجيا في الجامعات والمؤسسات التعليمية، وعدم مواكبتها للتطورات العالمية في مجالات البحث والتعليم.

٧. تهميش دور الشباب في المجتمع، وتراجع فرص الحصول على العمل المناسب، وما يرافق ذلك من إهدار للطاقات البشرية والكفاءات المطلوبة لرفد العملية التنموية في العراق.[٢٤].

المبحث الثالث الحلول المقترحة لمعوقات التنمية المجتمعية في العراق

إن المجتمع العراقي مجتمعٌ واعٍ لما يحيط به من إشكالات وتحديات، وهو يمتلك رغبة حقيقية وقوية في إحداث التغيير الهادف الذي يقود إلى التطور المنشود، والحفاظ على العنصر البشري ضمن الحدود الإقليمية للبلد. وقد أحاطت بالعراق ظروف معقدة ومتداخلة أعاقت عمليات التنمية في مختلف مساراتها، وتداخلت أسبابها بين ما هو سياسي، أو اقتصادي، أو اجتماعي، أو أمني، وغيرها من العوامل التي شكلت مجتمعةً بيئة صعبة أثرت في مسار التنمية المستدامة.غير أن الرغبة الصادقة في الحياة، والتطلع الدائم نحو مستقبل أفضل، يدفعان المجتمع العراقي باستمرار إلى البحث عن السبل والحلول القادرة على خلق الفرص، وتجاوز الاختناقات التي تضيق على المواطن وتعيق تطلعاته. فالإرادة المجتمعية ما تزال حاضرة بقوة، تسعى إلى تجاوز التحديات، واستثمار الإمكانات المتاحة لبناء واقع أكثر استقرارًا وتقدمًا. ومن وجهة نظرنا، فإن أي حلول تُطرح تظل بحاجة إلى جهة مركزية تتولى مسؤولية الإشراف والتنفيذ والمتابعة، إذ إن الواقع العراقي، وفي ظل ما شهده من أزمات متتالية أثقلت كاهله، لا يمكنه أن يسير تلقائيًا نحو التغيير المنشود دون قيادة مؤسسية واعية تمتلك الرؤية والقدرة على إدارة التحول. كما أن الانتقال السريع أو القفز المفاجئ نحو التغيير قد لا يكون مجديًا، في حين تُعدّ المعالجات التدريجية المبنية على خطوات مدروسة أكثر فاعلية واستدامة في إنجاح مسارات الإصلاح والتنمية ونشير إلى أن أي عملية تستهدف إحداث تغيير حقيقي في واقع المواطن العراقي، لا بد أن تقوم على توحيد الجهود المبنية على أسس علمية متطورة، مع الحرص الجاد على صون موارد الشعب العراقي ومصالحه بمختلف فئاته. وفي هذا الإطار، فإن تحقيق الإصلاح المنشود يتطلب تحديد المحاور الأساسية التي تحتاج إلى التغيير، وتقسيمها وفق طبيعتها وما تستلزمه من معالجات دقيقة وموضوعية، بما ينسجم مع متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة:

أولاً: المحور السياسي والاجتماعي: –

١– تبرز ضرورة تعزيز سلطة القانون ومنحها الصلاحيات الكاملة لرصد الحالات المسيئة ومحاسبة الفئات المقصّرة، ضمن إطار شامل يضبط مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية وغيرها. كما ينبغي العمل على ضمان حقوق الإنسان العراقي عبر أنظمة وتشريعات راسخة تُسهم في تحقيق هذا الهدف، وتوفر بيئة قانونية عادلة تُرسّخ مبدأ المواطنة، وتحمي الفرد والمجتمع على حد سواء.

٢– ضرورة قيام الدولة بتبنّي السياسات والبرامج التي تكفل صون حقوق الإنسان العراقي، من خلال تشريعات وإجراءات عملية تضمن حماية كرامته، وتعزز مبادئ العدالة والمساواة، وتوفّر البيئة القانونية والمؤسسية التي تتيح له التمتع بحقوقه كاملة دون تمييز.

٣– لا بدّ من توسيع قاعدة المشاركة الشعبية وتعزيز فاعليتها، وذلك من خلال توافر الإرادة السياسية الحقيقية، وترسيخ مبادئ المصداقية والشفافية في صنع القرار الاقتصادي والبيئي. ويتطلب ذلك توفير قنوات اتصال فعّالة تُمكّن المواطن العراقي من إبداء رأيه والمشاركة في صياغة السياسات العامة.ولا يتحقق ذلك إلا عبر التفعيل الجاد لدور الجمعيات والمؤسسات المتخصصة بحماية البيئة، والشباب، والمرأة، وحقوق الإنسان وغيرها، لتكون شريكًا أساسيًا للدولة في دعم المسار التنموي وتعزيز الرقابة المجتمعية.

٤– تقتضي الضرورة القضاء على الخلافات السياسية عبر تقديم مصلحة المواطن العراقي على جميع الاعتبارات الأخرى مهما كان نوعها، والانتقال من دائرة الشعارات إلى ميدان التطبيق العملي، ولا سيما في ما يتعلق بالجانب الخدمي. فتركيز الجهود على خدمة الفرد وتحسين واقعه اليومي يمثل مدخلًا أساسيًا لتقليص الهوة بين الخطاب السياسي والواقع العملي، ويسهم في تحقيق بيئة أكثر استقرارًا ودعمًا لمسار التنمية.

٥- يُعدّ تثقيف المجتمع وتوعيته عبر الندوات والمؤتمرات ووسائل الإعلام كافة خطوة أساسية لنشر ثقافة مكافحة الفساد الإداري، باعتباره أحد أهم الأسباب المؤدية إلى هدر وضياع الموارد والتخصيصات المالية التي يمكن توجيهها لدعم القنوات والمشاريع التنموية. فبناء وعي مجتمعي رافض للفساد يسهم في تعزيز الرقابة الشعبية، ويدعم جهود الإصلاح، ويؤسس لبيئة تحافظ على المال العام وتستثمره في خدمة المجتمع.

٦- يُعدّ الاهتمام الجاد ببرامج شبكات الحماية الاجتماعية ضرورة ملحّة، وذلك من خلال إعادة هيكلة نظام الحماية الاجتماعي القائم، بحيث يشمل منظومة متكاملة للضمان الاجتماعي، والتأمينات الاجتماعية، وشبكات الأمان الاجتماعي. إن هذه العملية تتطلب تنقية هذه البرامج من الأخطاء المصاحبة لعمليات التنفيذ، عبر زيادة التخصيصات المالية الموجهة لها، وتهيئة كوادر إدارية ووظيفية تمتلك مستويات عالية من الكفاءة والنزاهة.كما يتطلب الأمر ضبط آليات الاستحقاق بدقة، عبر حصر المستحقين الحقيقيين واستبعاد غير المستحقين، والقضاء على حالات الغش والتلاعب، مع ضمان وصول الخدمات إلى المناطق الأشد فقرًا، والعمل على انتشالها وصولًا إلى الحد الأدنى من العيش الكريم. وبذلك تصبح شبكات الحماية أداة فعّالة لدعم الفئات الهشة، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، وتمكين المجتمع من مواصلة مسار التنمية.[٢٥].

ثانياً: المحور الاقتصادي :-

١- لا بدّ من تحقيق انتقال فعلي وصحيح من اقتصاد حكومي مركزي مخطَّط—كان على مدى عقود حاضنة لثقافة الاعتماد على الدولة والإنتاج القائم على الاستيراد—إلى اقتصاد أكثر انفتاحًا يقوم على المبادرات الفردية، ويمنح القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني دورًا كبيرًا وفاعلًا في العملية الاقتصادية. فتعزيز هذا التحول يُعدّ شرطًا أساسيًا لإطلاق الطاقات الإنتاجية، وتنويع مصادر الدخل، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وشاملة.

٢- تستدعي مواجهة البطالة في العراق تبنّي استراتيجية اقتصادية واقعية تراعي ظروف الاقتصاد العراقي، وتقوم على جدية الأهداف والوسائل، وتوافر الإرادة السياسية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة لتنفيذها. كما ينبغي تعزيز شبكة الضمان الاجتماعي وتوفير الإعانات للعاطلين عن العمل، ولحالات العجز والشيخوخة، لضمان حدٍّ أدنى من الدخل والرعاية.

ويُعدّ تقديم إعانات—وإن كانت بسيطة—أمرًا ضروريًا، لأنها تُسهم في تنشيط الطلب على السلع وزيادة الاستثمار، مما يساعد في امتصاص البطالة. ويستلزم ذلك إنشاء مكاتب عمل فعّالة تتولى تنظيم هذه العملية وضبطها.

٣- تقتضي الضرورة العمل على إخراج الاقتصاد العراقي من مأزق الريعية، والاتجاه بخطوات جادة نحو تنويع مصادره، بهدف تأمين الموارد المالية الكافية لتمويل متطلبات التنمية. وتستلزم هذه العملية جهودًا كبيرة وإرادة مستمرة، كما تحتاج إلى وقت كافٍ قبل أن تظهر نتائجها بصورة ملموسة.

٤- ولتدعيم الخطوات السابقة، لا بدّ من الاهتمام الجاد بالقطاع الصناعي، والصناعات التحويلية، والقطاع الزراعي، وغيرها من القطاعات الإنتاجية، بوصفها ركيزة أساسية لإعادة التوازن إلى بنية الاقتصاد والمجتمع. فتنشيط هذه القطاعات يُسهم في تعزيز النمو، وزيادة فرص العمل، وتقليل الاعتماد على الاقتصاد الريعي.

٥- يُعدّ استكمال متطلبات البنى التحتية خطوة أساسية لضمان بناء قاعدة راسخة للاقتصاد العراقي، إذ تمثل البنى التحتية المحور الذي تقوم عليه مختلف الأنشطة الإنتاجية والخدمية، وتُسهم في تعزيز القدرة الاقتصادية، وجذب الاستثمارات، ورفع كفاءة الأداء التنموي في البلاد.

٧- يُعدّ تمكين القطاع الخاص خطوة محورية لإحداث تغيير حقيقي في البنية الاقتصادية المشوّهة أحادية الجانب، وللانتقال نحو اقتصاد أكثر توازنًا وقدرة على الاستجابة لمتطلبات التنمية. فإشراك القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بصورة فاعلة يتيح إدخال مبادرات جديدة، ويُسهم في رفع كفاءة الإنتاج وتوسيع فرص العمل. وترتبط تنمية القطاع الخاص ارتباطًا وثيقًا بعدة عوامل أساسية، أبرزها: تعزيز بيئة الاستثمار، وتنويع الاقتصاد، وتطوير سوق العمل، إلى جانب التوجه الجاد لمعالجة مشكلة البطالة عبر فتح مجالات أوسع للمشاريع والأنشطة الاقتصادية التي تستوعب الطاقات البشرية وتدعم النمو المستدام.

٩- يتطلب الواقع العراقي رسم استراتيجية اقتصادية–اجتماعية شاملة، تُعنى بتشخيص الوضع الاقتصادي والاجتماعي بدقة، وقياس أثره في تطور المجتمع، مستندةً إلى بيانات موثوقة تُسهم في دعم الباحثين وصنّاع القرار في صياغة رؤى مستقبلية تقوم على نهج ديمقراطي وتنموي.

ولتحقيق ذلك، ينبغي التركيز على ما يأتي:

أ- حصر الفئات المتضررة من آثار الإصلاح الاقتصادي بدقة، وتطبيق برامج حماية اجتماعية فعّالة.

ب- منح الأولوية للمناطق الفقيرة والمتضررة للشروع في مشاريع تنموية عاجلة ومستدامة.

ج- وضع استراتيجية خاصة بالمناطق الريفية مع ضمان إشراك المرأة في العملية التنموية.

د- مكافحة الفساد الإداري والمالي كشرط أساسي لنجاح أي إصلاح اقتصادي.

هـ- إعداد خطط تنموية مستدامة اجتماعيًا واقتصاديًا، مع مراجعتها المستمرة وفق المتغيرات المحلية والعالمية. [٢٦].

ثالثاً- المحور البيئي :-

١- تحقيق الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية واستصلاح الأراضي الزراعية عبر تخصيص الموارد المالية اللازمة، واعتماد الأساليب الزراعية الملائمة، بما يسهم في حماية موائل التنوع البيولوجي وتقليل نسب الأنواع المهددة بالانقراض. كما يتطلب ذلك إعداد برامج لحماية الحياة الطبيعية والتوسع في إنشاء المحميات، وهو جهد تشترك في تنفيذه جهات متعددة، من بينها وزارات البيئة والعلوم والتكنولوجيا والزراعة والمالية، إضافةً إلى مجالس المحافظات.

٢- في إطار تطوير إدارة النفايات الصلبة، ولا سيما في مراكز المحافظات، ينبغي إشراك القطاع الخاص عبر شركات متخصصة ملتزمة بالمعايير البيئية والصحية، بما يعزز كفاءة إدارة النفايات ويحدّ من آثارها السلبية.

٣- ضرورة توفير نظام للرصد المستمر لنوعية الهواء، من أجل إجراء تقييم دوري لمستويات التلوث الجوي، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة للحفاظ على بيئة صحية وآمنة.

٤- لا ينبغي النظر إلى الاعتبارات البيئية باعتبارها متعارضة مع النمو الاقتصادي، فترشيد استهلاك الطاقة يرفع من كفاءة مصادرها ويخدم الأهداف البيئية عبر الحفاظ على الموارد غير المتجددة. ومن ثم، فإن موضوعات البيئة والتنمية والنفط يجب أن تقوم على علاقة تكاملية، إذ لا يمكن تحقيق التنمية على حساب تدهور البيئة، كما لا يمكن حماية البيئة في ظل أوضاع اقتصادية تعيق تحسين مستوى المعيشة. لذا لا بد من اعتماد نهج يحقق التنمية الاجتماعية المستدامة دون الإضرار بالموارد الطبيعية.

٥- ينبغي أن تضطلع الخطط والسياسات والتنظيمات الحضرية بدور محوري في أي استراتيجية وطنية تُعنى بالتنمية المستدامة، مع ضرورة أن تكون حكومات المدن والبلديات أطرافًا فاعلة في تنفيذ هذه الاستراتيجيات لضمان نجاحها على المستويات كافة. يمكن الحد قدر الإمكان من الآثار البيئية السلبية الناجمة عن إنتاج النفط عبر تطبيق تقنيات وأساليب معالجة متقدمة، تُسهم في تقليل الملوثات وحماية النظم البيئية من التدهور. [٢٧].

٧- يمكن للمحافظات العراقية، من خلال ميزانياتها المتاحة، توفير بيئة صحية وآمنة لسكانها دون الإضرار بالموارد الطبيعية أو الأنظمة البيئية، وذلك عبر تخصيص التمويل اللازم للبنى والخدمات الأساسية. فالمدينة الناجحة هي التي تحقق أهدافًا متعددة، أهمها: توفير بيئة معيشية ومهنية صحية، وتأمين المياه، وإدارة النفايات والصرف الصحي، وتشييد الطرق والبنى التحتية الملائمة، بما يضمن علاقة بيئية مستدامة تدعم صحة السكان وجودة حياتهم.

٨- يتطلب التصدي الجاد لمشكلتي التصحر وندرة المياه، إضافة إلى مشكلة توفير الطاقة، العمل على زيادة التخصيصات المالية الموجهة لهذه القطاعات، والاستعانة بالخبرات والمهارات المحلية والأجنبية، من أجل معالجة التدهور الواضح في هذه المجالات الحيوية، وتعزيز قدرتها على دعم التنمية المستدامة في العراق.

٩- يمثل حلّ مشكلة السكن وبناء المجمعات السكنية في الحضر والريف خطوة أساسية، لما يستوعبه هذا القطاع من أيدٍ عاملة عاطلة، وبما يجعله محركًا فعّالًا لتنشيط مختلف قطاعات الاقتصاد، ولا سيما القطاعات الصناعية المرتبطة بعمليات البناء والإعمار. فالتوسع في المشاريع السكنية يسهم مباشرة في تحريك عجلة الإنتاج، وتوفير فرص العمل، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٠- تتطلب حماية البيئة وضع سياسة بيئية واضحة تستند إلى المسوح الميدانية والاستبانات، والاعتماد على التقارير الصادرة عن الدوائر البيئية المتخصصة في المحافظات، بهدف دراسة الواقع البيئي بدقة وتحديد آليات تنفيذ الخطط ومراقبة نتائجها. وينبغي أن تتم هذه العملية ضمن إطار مخطط مسبق، مع الاستعانة بالخبراء والوزارات المعنية لضمان تحقيق الأهداف البيئية بكفاءة وفاعلية.

١٢- يُعدّ تفعيل العمل بقوانين حماية البيئة وتحسينها خطوة أساسية لضمان الحد من التدهور البيئي، ولا سيما من خلال تطبيق قانون حماية وتحسين البيئة رقم (٣) لسنة ١٩٩٧، وقانون الصحة والسلامة رقم (٧٤)، إضافة إلى قانون الشروط العامة للمقاولات الهندسية والمدنية – المادة (١٦). ويسهم الالتزام بهذه التشريعات في تنظيم الأنشطة الهندسية والصناعية والخدمية، وضمان مراعاتها للمعايير البيئية والصحية، بما يعزز سلامة الإنسان ويحافظ على الموارد الطبيعية.

١٤- تتطلب معالجة المشكلات البيئية تعزيز التعاون العلمي الدولي، عبر إجراء بحوث مشتركة وإتاحة الفرصة للباحثين العراقيين للمشاركة في المؤتمرات العالمية المتخصصة بقضايا البيئة. كما ينبغي تعزيز التنسيق بين وزارة البيئة والجامعات العراقية من خلال عقد المؤتمرات والندوات التي تبحث في واقع البيئة في العراق. وتفرض التحديات الناتجة عن التصنيع والتكنولوجيا ضرورة تحسين أنماط الحياة الصناعية عبر تقليل تأثيرها على البيئة إلى الحد الأدنى، من خلال الإدارة الرشيدة للموارد، وترشيد الاستهلاك، والصيانة المستمرة للمنظومات البيئية. [٢٨].

رابعاً- المحور العلمي والتعليمي:-

١- تستوجب المرحلة الحفاظ قدر الإمكان على رصانة الحركة العلمية في العراق، في ظل ما تشهده من اجتهادات غير مدروسة تحاول النيل من مكانتها، سواء بدافع نوايا مسبقة أو نتيجة جهل بحقيقة العلم ومضامينه في العراق والعالم. ويزداد هذا الأمر أهمية في ظل ما يملكه العراق اليوم من كفاءات علمية جادة وطموحة حققت إنجازات بارزة على المستويين المحلي والعالمي، مما يجعل حماية المسار العلمي ودعمه ركيزة أساسية لضمان استمرار هذه الإنجازات وتعزيز دور العلم في بناء المستقبل.

٢- تبرز الحاجة إلى وضع سياسة متكاملة وعادلة للبعثات الدراسية، تقوم على مبدأ تكافؤ الفرص، وترتبط بصورة وثيقة بالحاجات الفعلية للبلد ومتطلبات سوق العمل. ويُعدّ الاهتمام الجاد بهذا الملف ضرورة استراتيجية، لما يمثله من رافد أساسي لرفد العملية التنموية بالكفاءات المؤهلة، وبما يضمن تلبية الاحتياجات المستقبلية للتنمية في العراق.

٣- تقتضي الضرورة بناء علاقات متوازنة بين القطاعين العام والخاص في المجال التعليمي، بما يضمن تكامل الأدوار وتعزيز فاعلية العملية التربوية. كما ينبغي تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم من خلال توفير البيئة القانونية والداعمة، بما يسهم في توسيع قاعدة المؤسسات التعليمية، ورفع جودة التعليم، وتلبية احتياجات التنمية البشرية في العراق.

٤- يتطلب النهوض بقطاع التعليم في العراق تنفيذ معالجات جذرية للإطار المؤسسي، ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

أ- تجديد النظام التعليمي بما يضمن توسيع رقعة التعليم في البلاد.

ب- رفع كفاءة المؤسسات الثقافية والتعليمية عبر تشجيع المبادرات التربوية الداعمة للتطوير.

ج- تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتربية والتعليم بما يخدم التنمية الشاملة.

د- تدريب الملاكات التدريسية وتحديث المناهج بما ينسجم مع متطلبات إصلاح النظام التعليمي.

هـ- معالجة الفقر كمدخل أساسي لمحو الأمية.

و- التوسع في التعليم الثانوي والجامعي وتنويعه لتلبية احتياجات سوق العمل.

ي- تطوير الملاكات العلمية والتقنية وفق أحدث المعايير والأساليب الدولية.

ز- تحديث المناهج التقنية والعلمية لتستجيب للتحديات المعاصرة، مع الاستعانة بالخبرات المحلية الملمة بالتطورات العالمية.

٥- في الواقع المعاصر، أصبحت التكنولوجيا وتقنية المعلومات عنصرين أساسيين في تحديد القدرات التنافسية للدول، ورافدًا مهمًا لتحقيق التنمية المستدامة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومن ثمّ، فإن توظيف الإمكانات الهائلة للتكنولوجيا يتطلب التركيز على ما يأتي:

أ- تعزيز البحث والتطوير في مجالات المواد الجديدة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتقنيات الحيوية، واعتماد آليات قادرة على الاستدامة.

ب- تحسين أداء المؤسسات الخاصة عبر إدماج التكنولوجيات الحديثة، واستحداث أنماط مؤسسية جديدة مثل مدن وحاضنات التكنولوجيا.

ج- تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، في إطار اقتصاد قائم على المعرفة قادر على تعزيز التنافسية وخلق فرص العمل والحد من الفقر.

د- وضع خطط وبرامج لتحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، من خلال دمج التكنولوجيات الحديثة في الاستراتيجيات التنموية، والعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية العالمية. [٢٩].

الخاتمة

أسأل الله العلي القدير أن يُحسن خاتمتنا في الأمور كلّها، وأن يوفقنا في الدنيا والآخرة. والحمد لله على فضله وإحسانه، والشكر له على توفيقه وامتنانه، إذ أعاننا على إنجاز هذا البحث. وفي ختام هذا الجهد، يمكن استخلاص النتائج الآتية:

أولًا: تظهر مؤشرات التنمية المستدامة في العراق جوانب قصور واضحة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية، كما يفصل العراقَ عن الدول المجاورة له فارقٌ كبير في معظم هذه المؤشرات. وتواجه التنمية المستدامة تحديات عدّة، من أبرزها: النمط الريعي للاقتصاد، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، فضلًا عن الفساد الإداري الذي يُعدّ التحدي الأكثر خطورة وتأثيرًا على مسار التنمية في الوقت الحاضر.

ثانيًا: إن معالجة هذه الجوانب من القصور تتطلب إرادة سياسية ومجتمعية جادّة، تهيّئ الأرضية المناسبة لانطلاق التنمية المستدامة، وتضع استراتيجية مستقبلية واضحة لتطوير المؤشرات ومعالجة مكامن الضعف، مع متابعة دقيقة لتنفيذها بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوّة.

ثالثًا: ضرورة اعتماد استراتيجية فعّالة لمكافحة آفة الفساد الإداري، تُرافقها تشريعات قانونية صارمة، تنطلق من إرادة حكومية صادقة في القضاء على هذه الظاهرة، من خلال تطبيق القانون على الجميع دون استثناء، بوصف ذلك مدخلًا أساسًا لتحقيق التنمية وبناء الدولة.**والله الموفّق.**

المصادر

القرآن الكريم

١. إدارة التنمية ، جورج ف. جانت: ، ترجمة : منير موسى ، دار المعارف القاهرة.

٢. الإنسان في القرآن الكريم ، عبد الكريم الخطيب : ، دار الفكر العربي.

٣. التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق ، الطبعة الأولى ، وزارة التخطيط وبيت الحكمة ٢٠١٤.

٤. تنمية المجتمع من منظور اسلامي: ابراهيم عبدالعزيز السمري، منشورات شبكة الألوكة ، حائز على جائزة أفضل بحث ٢٠١١.

٥. التنمية المستدامة في العراق الواقع والتحديات ، د.عدنان فرحان ، النشر شبكة الاقتصاديين العراقيين ٢٠١٦.

٦. التنمية المستدامة في العراق الواقع والتحديات ، د.عدنان فرحان ، النشر شبكة الاقتصاديين العراقيين ٢٠١٦.

٧. التنمية المستدامة والتلوث البيئي في العراق ، المشاكل والحلول ، م.م.علياء سهيل نجم ، مجلة كلية الكوت الجامعة ، المجلد ١ ، عدد ٤ ٢٠١٧.

٨. حال التنمية البشرية في العراق ، د.حسن لطيف كاظم ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية مجلد ٩ ، عدد ٤ ، ٢٠٠٧.

٩. خصائص المؤشرات الديمغرافية للتنمية البشرية وتباينها المكاني في الوطن العربي، عباس فاضل السعدي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(٢٤١)، ١٩٩٩.

١٠.الدور الجغرافي في تحقيق التنمية المستدامة، أ.م.د. حسين عليوي ناصر الزيادي، مجلة كلية التربية الأساسية جامعة بابل ، العدد ١٢ /٢٠١٣.

١١.علم اجتماع التنمية دراسات في اجتماعيات العالم الثالث، د. نبيل السمالوطي ، ط/ ٢ دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨١م.

١٢.لسان العرب، جمال الدين ابن منظور ، ط/ ٣ ، دار صادر ، بيروت ١٤١٤هـ .

١٣.المخدرات أخطر معوقات التنمية، إبراهيم إمام ، بحث بمجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، (السنة الرابعة عشرة – العدد الرابع والخمسون) ، ربيع الثاني –جمادى الأولى –جمادى الآخرة ١٤٠٢هـ.

١٤. مدخل إلى التنمية المتكاملة . رؤية إسلامية ،د. عبد الكريم بكار : ، ط/١ دار القلم ، دمشق ١٩٩٩م.

١٥.نحو مفهوم موضوعي وإنساني للتنمية ، جمال حسن الحمصي: مقال بمجلة البيان الصادرة عن المنتدى الإسلامي ، عدد ٥٧.

١٦.النهاية في غريب الحديث والأثر: لابن الأثير، المكتبة العلمية بيروت ١٩٧٩ .

١٧.واقع التنمية البشرية في العراق دراسة وتحليل ، م.مخيف جاسم محمد ، بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم الادارية الاقتصادية المجلد٧ ، عدد٢٢ ، ٢٠٠٧.

١٨.واقع التنمية البشرية في العراق درسة وتحليل ، م.مخيف جاسم محمد ، بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم الادارية الاقتصادية المجلد ٧ ، عدد ٢٢ / ٢٠١١.

١٩.واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق، د.حنان عبد الخضر هاشم ، بحث منشور في مجلة مركز دراسات الكوفة ، العدد (٢١) ٢٠١١.

هوامش البحث

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر: لابن الأثير، المكتبة العلمية بيروت ١٩٧٩ ، ٤٧٧/٣.

(١) ينظر: لسان العرب، جمال الدين ابن منظور ، ط/ ٣ ، دار صادر ، بيروت ١٤١٤هـ ، (١٥/ ٣٤٢).

(٢) علم اجتماع التنمية دراسات في اجتماعيات العالم الثالث، د. نبيل السمالوطي ، ط/ ٢ دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨١م ، ص١٢.

(٣) إدارة التنمية، جورج ف. جانت: ، ترجمة : منير موسى ، دار المعارف القاهرة ، ص١٦. نقلا عن د. عبد الكريم بكار : مدخل إلى التنمية المتكاملة . رؤية إسلامية ، ط/١ دار القلم ، دمشق ١٩٩٩م ص٩.

(٥) نحو مفهوم موضوعي وإنساني للتنمية ، جمال حسن الحمصي، مقال بمجلة البيان الصادرة عن المنتدى الإسلامي ، عدد ٥٧ ، ص ٣٢.

(٦) ينظر: تنمية المجتمع من منظور اسلامي: ابراهيم عبدالعزيز السمري، منشورات شبكة الألوكة ، حائز على جائزة أفضل بحث ٢٠١١ ، ص٥٥.

(٧) نحو مفهوم موضوعي وإنساني للتنمية ، جمال حسن الحمصي، مقال بمجلة البيان الصادرة عن المنتدى الإسلامي ، عدد ٥٧، ص ٣٢.

(٨) ينظر: تنمية المجتمع من منظور اسلامي: ابراهيم عبدالعزيز السمري، منشورات شبكة الألوكة ، حائز على جائزة أفضل بحث ٢٠١١ ، ص٥٩.

(٩) ينظر: تنمية المجتمع من منظور اسلامي: ابراهيم عبدالعزيز السمري، منشورات شبكة الألوكة ، حائز على جائزة أفضل بحث ٢٠١١ ، ص٦٠.

(١٠) ينظر: المخدرات أخطر معوقات التنمية، إبراهيم إمام ، بحث بمجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، (السنة الرابعة عشرة – العدد الرابع والخمسون) ، ربيع الثاني –جمادى الأولى –جمادى الآخرة ١٤٠٢هـ ص٥٤ . ٥٥. وتنمية المجتمع من منظور اسلامي: ابراهيم عبدالعزيز السمري، ص٥٦.

(١١) خصائص المؤشرات الديمغرافية للتنمية البشرية وتباينها المكاني في الوطن العربي، عباس فاضل السعدي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(٢٤١)، ١٩٩٩، ص٦٩.

(١٢) ينظر: الدور الجغرافي في تحقيق التنمية المستدامة، أ.م.د. حسين عليوي ناصر الزيادي، مجلة كلية التربية الأساسية جامعة بابل ، العدد ١٢ /٢٠١٣ ، ص٤٥٦.

(١٣) الدور الجغرافي في تحقيق التنمية المستدامة، أ.م.د. حسين عليوي ناصر الزيادي، مجلة كلية التربية الأساسية جامعة بابل ، العدد ١٢ /٢٠١٣. ص٤٥٧ .

(١٤) مدخل إلى التنمية المتكاملة – رؤية إسلامية د.عبد الكريم بكار : ، ط/ ١ دار القلم ، دمشق ١٩٩٩م، ص١٠.

(٢) الإنسان في القرآن الكريم ، عبد الكريم الخطيب : ، دار الفكر العربي ، ص ٢٧.

(١٦) سورة البقرة ، الآية ٣١.

(١٧) ينظر: تنمية المجتمع من منظور اسلامي: ابراهيم عبدالعزيز السمري، ص٥٨.

(١٨) ينظر: واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق، د.حنان عبد الخضر هاشم ، بحث منشور في مجلة مركز دراسات الكوفة ، العدد (٢١) ٢٠١١ ، ص٢٦٩.

(١٩) ينظر: التنمية المستدامة في العراق الواقع والتحديات ، د.عدنان فرحان ، النشر شبكة الاقتصاديين العراقيين ٢٠١٦ ، ص ٧ – ٢٤.

(٢٠) ينظر: واقع التنمية البشرية في العراق درسة وتحليل ، م.مخيف جاسم محمد ، بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم الادارية الاقتصادية المجلد ٧ ، عدد ٢٢ / ٢٠١١ ، ص١١٧. واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق، د.حنان عبد الخضر هاشم ، بحث منشور في مجلة مركز دراسات الكوفة ، العدد (٢١) ٢٠١١ ، ص٢٧١.

(٢١) ينظر: التنمية المستدامة والتلوث البيئي في العراق ، المشاكل والحلول ، م.م.علياء سهيل نجم ، مجلة كلية الكوت الجامعة ، المجلد ١ ، عدد ٤ ٢٠١٧، ص١٩ ، والتنمية المستدامة في العراق الواقع والتحديات ، د.عدنان فرحان ، النشر شبكة الاقتصاديين العراقيين ٢٠١٦ ، ص١٧.

([٢٢])ينظر: واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق، د.حنان عبد الخضر هاشم ، بحث منشور في مجلة مركز دراسات الكوفة ، العدد (٢١) ٢٠١١ ، ص٢٧٢. و حال التنمية البشرية في العراق ، د.حسن لطيف كاظم ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية مجلد ٩ ، عدد ٤ ، ٢٠٠٧، ص٢١٥.

([٢٣]) ينظر: التنمية المستدامة في العراق الواقع والتحديات ، د.عدنان فرحان ، النشر شبكة الاقتصاديين العراقيين ٢٠١٦ ، ١٥.

([٢٤]) ينظر: واقع التنمية البشرية في العراق درسة وتحليل ، م.مخيف جاسم محمد ، بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم الادارية الاقتصادية المجلد ٧ ، عدد ٢٢ / ٢٠١١ ، ص١٢٥ ، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق، د.حنان عبد الخضر هاشم ، بحث منشور في مجلة مركز دراسات الكوفة ، العدد (٢١) ٢٠١١ ، ص٢٦٩. و حال التنمية البشرية في العراق ، د.حسن لطيف كاظم ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية مجلد ٩ ، عدد ٤ ، ٢٠٠٧، ص٢٢٣.

([٢٥]) ينظر: التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق ، الطبعة الأولى ، وزارة التخطيط وبيت الحكمة ٢٠١٤ ، ص٦٠، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق، د.حنان عبد الخضر هاشم ، بحث منشور في مجلة مركز دراسات الكوفة ، العدد (٢١) ٢٠١١ ، ص٢٦٩.

([٢٦]) ينظر: التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق ، الطبعة الأولى ، وزارة التخطيط وبيت الحكمة ٢٠١٤ ، ص٣٣ – ٥٦، و واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق، د.حنان عبد الخضر هاشم ، بحث منشور في مجلة مركز دراسات الكوفة ، العدد (٢١) ٢٠١١ ، ص٢٦٩.

([٢٧]) ينظر: التنمية المستدامة والتلوث البيئي في العراق ، المشاكل والحلول ، م.م.علياء سهيل نجم ، مجلة كلية الكوت الجامعة ، المجلد ١ ، عدد ٤ ٢٠١٧، ص١٩ وما بعدها.

([٢٨]) ينظر: واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق، د.حنان عبد الخضر هاشم ، بحث منشور في مجلة مركز دراسات الكوفة ، العدد (٢١) ٢٠١١ ، ص٢٧٧.

([٢٩]) ينظر: واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق، د.حنان عبد الخضر هاشم ، بحث منشور في مجلة مركز دراسات الكوفة ، العدد (٢١) ٢٠١١ ، ص٢٧٩. والتقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق ، الطبعة الأولى ، وزارة التخطيط وبيت الحكمة ٢٠١٤ ، ص٢٢.